

المجلد 09 / العدد 02 / ديسمبر (2025)، ص.ص. 137-147

الحذف في بنية الكلمة
- دراسة صرفية صوتية -

Elision in Word Structure - A Morphophonological Study-

أ.د رزايقية محمود

m.rezaiguia@univ-tissemsilt.dz

جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي
(الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/12/02

تاريخ القبول: 2025/..../

تاريخ الاستلام: 2025/07/01

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بتتبع ظاهرة الحذف في بنية الكلمة، حيث إن ظاهرة الحذف تحتل مكانة بارزة في اللغة العربية، إذ يميل الناطقون بها إلى حذف بعض العناصر من الكلمة على المستوى الصرفي للتخفيف على اللسان وتجنباً للاستتقال. مثال ذلك سقوط فاء المثال في المضارع (وجد) على زنة (فعل)، فإن الأصل في مضارعه هو (يُوجَدُ)؛ فنلاحظ أن التوافق حاصل بين الميزان الصرفي والفعل المضارع، لكنه توافُق لا يستمر؛ لأن الفعل سيكون ثقيلًا في النطق، فأدى ذلك إلى حذف (الواو) من المضارع ليصبح (يَجِدُ). وهنا يتم التوافق والانسجام بين المستويين: الصرفي والصوتي.

كلمات مفتاحية: الصرف، الصوت، الحذف، الكلمة، البنية، الإعلال.

Abstract:

This study focused on tracking the phenomenon of elision/ ELLIPSIS within word structures. ELLIPSIS holds a prominent position in the Arabic language, as speakers tend to omit certain elements from words at the morphological level to facilitate pronunciation and avoid heaviness. An example of this is the omission of the fa' (first radical) of a mithal verb (a verb with a weak initial radical) in the imperfect tense. For instance, in the verb وَجَدَ (wajada), which follows the pattern فَعَلَ (fa'ala), its original imperfect form would be يُوجَدُ (yūjidū), following the pattern يُفَعِّلُ (yuf'ilū).

keywords: Morphology, Phonetics , Elision/ ELLIPSIS , Word , Structure , Vowel change.

تقديم:

يعدّ علم الصرف مستوى من التحليل اللغوي بين المستويين: الفونولوجي والنحوي التركيبي، وبهذا فهو يُمثّل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسة النحوية؛ فلا يمكن أن نحكم قواعد الجملة على نحو تامّ ما لم نحكم أولاً قواعد الكلمة.

وتعتبر ظاهرة الحذف الصرفي من الظواهر اللغوية التي تكشف عن عبقرية اللغة العربية في مراعاتها للخفة، والميل نحو التيسير والتسهيل في عملية النطق، والاقتصاد في الجهد العضلي. وعلى الرغم من أهمية موضوع "الحذف في بنية

الكلمة"، فإنه لم يحظ بالرعاية نفسها التي حظيت بها الجملة والحذف في عناصرها في الدرس النحوي. ولعل ذلك يعود لصعوبة فن الصرف، يقول ابن جني في كتابه (المنصف): "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً، بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ذلك..."¹.

والحذف الصرفي بنية الكلمة ظاهرة لغوية واسعة الانتشار في كليات اللغة العربية، تتجلى في إزالة حرف أو أكثر من بنية الكلمة لأسباب صوتية أو صرفية أو دلالية. هذه الظاهرة لا تُعدّ نقصاً أو خللاً، بل هي جزء أصيل من النظام الصرفي الذي يهدف إلى تحقيق الحفة والنظام والصفة الصوتية والتناسق الإيقاعي. ويثير هذا الموضوع إشكالية مركزية تتمثل في تحديد الضوابط والقواعد التي تحكم هذا الحذف، وما هي أنواعه، والأثر الذي يتركه على المعنى والدلالة الأصلية للكلمة. كما تهدف دراسة الحذف في بنية الكلمة العربية إلى الكشف عن آلياته وعلاقاته بظواهر صرفية أخرى، وفهم دوره في إثراء النظام اللغوي للغة العربية.

أولاً: الحذف لغة واصطلاحاً:

1. الحذف في اللغة:

إن معنى الحذف في اللغة يدور حول ثلاثة معانٍ: (القطف، والقطع، والإسقاط). ورد المعنى الأول (القطف) في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) في قوله: إن الحذف هو "قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة"². فالحذف هنا أطلق على عملية قطف طرف الشيء، والقطف هو أخذ شيء من شيء. والمعنى الثاني (القطع): نجده في جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321هـ)، إذ يقول: "وحذف رأسه بالسيف حذفاً: إذا ضربته به، فقطعت منه قطعة... وحذفت الفرس أحذفه حذفاً: إذا قطعت بعض عسيب ذنبه"³. فالقطف والقطع متقاربان في المعنى؛ فلا بد من أن يكون كل ما تنقطفه تقطعه "فالقطف: قطعك العنب وغيره، وكل شيء تقطفه: فقد قطعته"⁴.

أمّا المعنى الثالث (الإسقاط): فنجد في الصحاح للجوهري (ت 393هـ) يقول: "حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة؛ أي أخذته"⁵. فقد أطلق على الحذف لفظاً الإسقاط، وسقوط الشيء: وقوعه، وإسقاط الشيء: إيقاعه. ولهذا المعنى علاقة بالمعنيين السابقين؛ فالسقوط نتيجة حتمية للقطع والقطف، حيث إن الشيء إذا قطفته أو قطعته سوف يسقط. وجميع المعاني التي ترادف الحذف من (قطف، وقطع، وإسقاط) تتم من خلالها صوغ المعنى الاصطلاحي.

2. الحذف اصطلاحاً:

والحذف في "اصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنه إسقاط حركة أو كلمة أو أكثر أو أقل... وهذا المعنى أعم من معنى الصرفين"⁶. وجاء في الكليات الحذف "إسقاط الشيء لفظاً ومعنى"⁷، وفي هذا التعريف يغيب الشرط والتقدير. أمّا الرماني فقد وضع شرطاً للحذف، لذلك نجده يُعرّف الحذف بأنه "إسقاط كلمة للاجتراء عنها بدلالة غيرها في الحال أو خوى الكلام"⁸. وقريب منه تعريف كريستال لمصطلح (ELLIPSIS)، إذ يقول: "حذف جزء من الجملة الثانية، ودلّ عليه دليل في الجملة الأولى"⁹. وعرف بوجراند (BEAUGRANDE) الحذف بقوله: "هو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يُوسّع أو يُعدّل بواسطة العبارات الناقصة"¹⁰.

إذاً الحذف هو ترك جزء من أجزاء الكلام بعدم ذكره لوجود قرينة أو لاعتبارات خاصة بالتعبير، أو هو ترك اللفظ لصالح المعنى.

والحذف ظاهرة تدخل في مستويات اللغة المختلفة: صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ويعينني في هذا البحث الحذف الذي يدخل الكلمة في بنيتها.

أمّا هاليداي ورقية حسن (HALIDAY-HASSAN) فكان الحذف عندهما " فراغا بنويا يمتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق"¹¹.

ولعلّ الاشتراك الدلالي بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي في مفهوم الحذف يكمن في طرح كلّ ما زاد من الألفاظ التي يمكن الاستغناء عنها؛ لغرض تجنّب التكرار.

توجد مجموعة من المصطلحات قريبة المعنى الدلالي من مصطلح " الحذف"، ومن أهمّها: الإضمار، والإيجاز، والاختصار، والإسقاط، والقطع، والتترك، والطرح، والاستغناء. ولم يفرق النحويون والبلاغيون بين الحذف والإضمار، وكثيراً ما كان يوضع الحذف موضع الإضمار، والإضمار موضع الحذف، ومرّد ذلك إلى أنّ " أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة؛ لأنّ مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعلّم للناشئين"¹². كما أنّه يوجد فرقٌ بين الحذف والإيجاز؛ فالحذف هو إسقاط بعض العناصر من الكلام، أمّا الإيجاز فهو اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة.

ويبقى للحذف صداه النحوي والبلاغي في كثرة التوظيف؛ إذ رأى العلماء أنّ الحذف أفصح من الذكر وأزيد للإفادة، ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّه: " بابٌ دقيقٌ المسلك، لطيفٌ المأخذ، عجيبٌ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمتُ عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبين"¹³.

3.أسباب الحذف:

وأما عن أسباب الحذف فيمكن إجمالها في كثرة الاستعمال، والحذف لطول الكلام، والحذف للضرورة الشعرية، والحذف للإعراب، والحذف للتركيب، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية، والحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية).

إنّ هذه الأسباب التي ذكرها اللغويون لتعليل ظاهرة الحذف، إنّما هي أسباب حاول بها اللغويون تفسير الظاهرة في مواضيعها وأنواعها المختلفة، فبعض هذه الأسباب يبدو مطّرداً تماماً، إذ تبدو هذه الأسباب بمثابة القوانين الصارمة التي يقع الحذف عند وجودها كما في معظم أنواع الحذف الصوتي والصرفي، وبعضها الآخر لا يطّرد تماماً¹⁴.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأسباب ليست عللاً عقلية بعيدة عن الواقع اللغوي، وإنّما هي أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفي المباشر للغة، ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية، أو بمثابة وصف تقريرى وتفسيري في آن واحد للظاهرة في مواضيعها المختلفة.

وقد قسّم علماء العربية الحذف إلى قسمين رئيسيين¹⁵:

أولها: حذف يتصل بالصيغ، إذ يحذف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة، أو تحذف الحركة التي هي جزءٌ من حرف المدّ، ويمكن أن نسمّي هذا النوع من الحذف بالحذف الصرفي أو الصوتي رغم أنّ بعض مواضيعه تخضع لأسباب إعرابية مطّردة.

ثانيها: حذف يتصل بالتراكيب؛ إذ يُحذف عنصرٌ أو أكثر من عناصر الجملة، أو تحذف جملة أو أكثر من الكلام.

وما يميّزنا في هذه الدراسة هو الحذف من بناء الكلمة في جانبها الصرفي الصوتي.

ثانياً: الحذف من بناء الكلمة:

الحذف من بناء الكلمة: أحد سنن العرب في كلامها؛ فهو ظاهرة صرفيّة من الظواهر اللغوية التي تناولها علماء اللّغة بالدراسة. ويقع الحذف في أحرف العلة، وهو ما سميّ بإعلال الحذف، كما يقع الحذف في غير أحرف العلة. وحصر- ابن

جني الحذف غير المقيس والمطرّد في مجموعة من الأحرف، وجعله من المسموع عن العرب الذي يؤخذ به ويُستعمل حيث استعملته العرب، وهي: (الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والباء، والحاء، والخاء، والفاء، والظاء)، كما هي الحال في (قَطْ)، وأصله: (قَطَطْتُ)؛ أي: قَطَعْتُ، والثاء في (يَسْطِيعُ)، وأصله: (يَسْطِيعُ)¹⁶. وأي إثبات لحرف قد جاء محذوفاً فيما سُمع عن العرب يكون إما لضرورة شعري، أو لإثبات الأصل المتروك له.

أ- حذف (الياء والواو) - فاء الفعل - استقتالاً:

الحذف في كلام العرب قسبان:

الحذف القياسي: وهو ما كان لعاة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستقتال، والتقاء الساكنين.
الحذف غير القياسي: وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباراً.

يلحظُ النحويون الأوائل أنّ (الواو) تسقط من "يفعل"، فقد فسّر البصريون سقوط الواو في نحو (يَزِنُ) و(يَعُدُّ) بما سَمَوْه كراهية وقوعها بين ياء وكسرة. ويرى سيبويه أنّ ما كان من الفعل المثال (يَأْتِي الفاء) فلا حذف لهذه (الياء) في المضارع منه، ومضارعه "يَفْعُل"، فيقول: "وأما بناتُ الياء التي الياء فيهنّ فاءٌ، فإتّها بمنزلة غير المعتلّ؛ لأنّها تتمّ ولا تعتلّ، وذلك أنّ الياء مع الياء أخفّ عليهم"¹⁷، نحو قولهم: يَيْسُ يَيْسُ، وَيَسَرُ يَيْسَرُ، وَيَسَرُ يَيْسَرُ، ويَسَرُ يَيْسَرُ، ففتح العين، ولا يجوز فيه الكسر، لدخول ياء المضارعة على الياء (فاء) الكلمة، ذلك لأنّ الياء أخفّ عليهم من الواو، فهم يفزّون من استقتال الواو إذا اجتمعت مع الياء إلى الياء في موضع، ولا يفزّون من الياء إلى الواو فيه.

ولكنّ بعض العرب يحذف الياء (فاء الفعل) في مضارعه استقتالاً، فقالوا: يَيْسُ يَيْسُ، ويعللّ سيبويه هذا الحذف بقانون الحفّة الصوتيّة، فيقول: "وزعموا أنّ بعض العرب تقول: يَيْسُ يَيْسُ فاعلم؛ فحذفوا الياء من يَفْعُلْ لاستقتال الياءات ههنا مع الكسرات، تُحذف كما حُذِفَ الواو. فهذه في القلّة كيجد"¹⁸ ويوضح ابن يعيش عملية التخفيف هذه ودواعيها بقوله: "وذلك أنّ الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقلان (الياء والكسرة)، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجوز حذف الياء؛ لأنّه حرف المضارعة، وحذفه إخلال..."¹⁹.

إنّ الفعل المعتلّ (الفاء) بالواو، فإنّ مضارعه على وزن (يفعل) بكسر العين، نحو: (وعد، يعدّ - وصل، يصلّ - وجدّ، يجدّ - وزن، يزِنُ)؛ وتُحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. وهذا يُمثّل القاعدة العامّة لهذا "الفعل"، إذ هو أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها؛ فمثلاً لو جعلنا الفعل (وجد) على زنة (فعل)، فإنّ الأصل في مضارعه هو (يُوصِلُ: يفعل)؛ فنلاحظ أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سته الأقدمون والفعل المضارع، لكنه توافّق لا يستمرّ؛ لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، فأدّى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع.

ب- الإعلال في حركة المضارع:

إنّ معنى الإعلال: هو التّغيير الذي يصيب حروف العلة (الألف أو الواو أو الياء) للتخفيف، وذلك بتسكينه أو قلبه أو حذفه. والحركات من جنس أحرف العلة، لذلك يطرأ عليها إعلالٌ حذف أو نقل، أو قلب، كما هي الحال في أحرف العلة، كخروج حركة عين المضارع في الأفعال من باب "فَعَلَ يَفْعُلْ" إلى الفتح عند بعض العرب، نحو قولهم: "وَضَعَ يَضَعُ، إذ جعلوا الكسر أصلاً فيه، والفتح فرعاً عليه للحرف الحلقّي سواءً أكان عين الفعل أم لأمه"²⁰.

مع أنّ الأصل في (عين) الفعل الماضي ومضارعه الكسر على ما فيه من ثقل، وما جاء من الأفعال المعتلة على هذا الباب قليل، وقد فُتحت (عين) مضارعها، فعُدّ ذلك من التّنادي، إذ إنّ الفتحة طارئةٌ عليه لحذف الواو- (فاء الفعل "يوضع"، لوقوعها بين ياء وكسر، و قلبت الكسرة فتحة؛ للحرف الحلقّي - لام الفعل، إذ إنّ عين أفعال باب "فَعَلَ يَفْعُلْ" ممّا عينه أو لأمه حرف حلقّي يجب أن تُفتح؛ لأنّ الأصوات الحلقّيّة تنزع بوجه عام إلى صوت المدّ الفتحة، لقربه منها مخرجاً، وللاقتصاد في الجهد العضلي"²¹.

وقد تُحذف الواو - فاء الفعل المضارع، إذا كان من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ" على قلة الأفعال منه لوقوعها بين ياء وكسرة، فأَعْلَوْا الواو لإعلال حذف فراراً من ثقل الواو بينها، فقالوا: وَرِمَ يَرِمُ، والأصل: يَوْرِمُ، وَوَلِيَ يَلِي، والأصل: يَوْلِي، وَوَمَقَّ يَمُقُّ، والأصل: يَوْمُقُّ، وَوَرِثَ يَرِثُ، والأصل: يَوْرِثُ، وهي أفعال قليلة فلا يُقاس عليها، ويتنوا بها أصل الباب.

ويعلق المازني على حذف فاء الفعل وقلب الكسرة فتحة لثقل النطق بهما مجتمعين قائلاً: إنهم (يحذفون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه، ويستقلون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه مما يتكلمون به، فعلوا هذا لئلا يكثر في كلامهم ما يستقلون...) ²².

أما الفعل إذا كان ياء ياء الفاء، وهو مما فُتحت عينه في الماضي، وكُسرت في مستقبله، فإنهم يصححون تلك الياء في المستقبل، نحو قولهم: (يَعْرِ الجدي يَيَعُرُ)، إذا صاح، فلا تُحذف الياء في المضارع منه، ومُضارعه "يَفْعُلُ" وهذا ما ذهب إليه سيبويه ²³.

والفتح في باب "فَعَلَ يَفْعُلُ" منهم مَنْ يجعله أصلاً، ومنهم مَنْ يجعله فرعاً على "فَعَلَ يَفْعُلُ و يَفْعُلُ"؛ لأنهم يؤثرون المخالفة الصوتية بين عين الماضي ومضارعه، فلم يتحصل لهم ذلك مع الصوت الحلقي، فحملوا الفرع على الأصل. وثقلب حركة عين المضارع من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ" ليصير في باب "فَعَلَ يَفْعُلُ" وهو مخالف للقياس؛ إذ عُدِلَ به لتداخل اللغات، فركب منه لغةً جديدةً، نحو قولهم: فَضِلَ يَفْضُلُ، وَيَفْضُلُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَبَى يَأْبَى، فهو من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ"، وفتحت عينه شذوذاً، للحرف الحلقي الذي يناسبه الفتح، فُحِلَ على (عدم نظائره على التداخل بواسطة الاستغناء، وهو ترك شيء لوجود آخر مكانه مثل ماضي "يَذَرُ" مكان ترك)، وهي الحال في ماضي "يَذَعُ" ²⁴.

وهذا التعليل يتفق مع ما توصل إليه اللغويون المحدثون من أن مبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي.

ج-) حذف الياء في النسب:

إن النسب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مدغمة، يكون بحذف الياء المتحركة، وإبقاء الأخرى، وهو حذف مطرد وعدم الحذف مخالف للقياس، وخارج عنه، نحو قولهم في النسب إلى: سيد، وميت، وحُمير، وأسيد: سَيِّدِي، ومَيِّتِي، وأَسِيدِي، وحُمِيرِي؛ وذلك لاستتقالهم الياءات وتوالي الكسرات. ولكنهم نسبوا إلى (طَيِّء) فقالوا: طَائِيٌّ ²⁵، فقلبو الياء ألفاً للتخفيف. قال فيه سيبويه: (ولا أظنهم قالوا: طَائِيٌّ إلا فراراً من طَيِّئٍ وكان القياس طَيِّئٍ وتقديرها طَيِّئِي، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا...) ²⁶، فأبدلوا الياء ألفاً، طلباً للخفة الصوتية.

والقياس يوجب حذف الياء المتحركة، وإبقاء الياء الساكنة عند النسب إلى الاسم المصغر الذي قبل آخره ياء مشددة، ثم إضافة ياء النسب المشددة، مخالفوا القياس في النسب إلى "مُهَيِّم" تصغير "المهؤم" من "هيمه"، وقالوا فيه: مُهَيِّمِي على التعويض، والقياس فيه "مُهَيِّمِي" بالحذف.

وحذفوا ياء التصغير الساكنة في النسب إلى الاسم المصغر، نحو قولهم: أموي في النسب إلى أمية، وهو اسم مُصَغَّرٌ، والقياس يوجب النسب إليه من غير حذف للياء.

وقد يثبتون ما يجب حذفه، كما هي الحال في النسب إلى "فعيلة"؛ إذ أقرُّوا حذف (ياء) فعيلة عند النسب إلى الاسم، شرط صحة العين وعدم تضعيفها، فقالوا في "حنيفة": حَنَفِي، بحذف الياء؛ لتحقيق الشرطين، وحذف التاء؛ لأجل ياء النسب. والمسموع عن العرب في النسب إلى "سليقة" سَلِيقِي، لا سَلَتِي؛ من غير حذف مع تحقق الشرطين، لذلك انتقد (أحمد عبد الغني) شرط القدامى في النسب إلى "فعيلة"، وهو حذف ياء فعيلة عند النسب إليها؛ إذ يرى أنَّ ربطهم بين الحذف وتحقيق الشرطين نوع من الوهم؛ لأنَّ القانون قد تخلف مع تحقق شروطه في النسب إلى سليقة، فالمستعمل (سَلِيقِي) لا (سَلَتِي)، وهو القياس، وقالوا في النسب إلى "طويلة" "طَوِيلِي" مع

إللال العين، فتساوى في الاستعمال ما انطبقت عليه شروط القاعدة وما لم تنطبق عليه تلك الشروط، فيما يجب حذفه وما لا يجوز حذفه، فالشروط تبطل القاعدة لا تصلح لتفسير شيء من الظواهر الصرفية²⁷.
ثالثاً: تخفيف الهمز بالحذف:

اتبع العرب في تخفيف الهمز طريقتين، هما: الحذف والإبدال، مما يقاربا مخرجاً وصفة. أما الأول منها فهو حذف الهمزة، وهذا الحذف منه ما هو مقيس ومنه ما هو غير مقيس. وأما الثاني منها فهو إبدال الهمزة من أحد حروف العلة، أو من الهاء، وأكثر ما يقع هذا الإبدال في بعض لغات العرب، فيمثل صفات لهجية.

1. حذف الهمزة: وهو نوع من تخفيف الهمزة، إذ يكون الحذف لأحد أمرين: إما قياساً، وإما سماعاً طلباً للخفة الصوتية. وحذفت الهمزة وهي (فاء) الكلمة وعينها ولاهما، وحذفها على غير قياس في بعض ما قالته العرب، يريدون به الخفة الصوتية، نحو تخفيفهم لفظ الجلالة "الله" (وأصله في أحد قولي سيبويه²⁸ "إلاه" فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الألف واللام عوضاً منها)، وزنه فعَالٌ، وثاني اللغتين "إلاه" وحذفت الهمزة تخفيفاً، فقالوا: "لاه" وأصله "ليه"، تحركت الباء، وقبلها فتحة قلبت ألفاً، وزنه فعَلٌ، وبالقلب صار فعلاً. وخفف العرب قولهم: (ناسٌ - وأصله أناسٌ - فحذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس. يدل على ذلك قولهم: الأناس)²⁹.

ومن علماء اللغة من يرى أن الناس لغة في "أناس"، لأنه سُمع عن العرب تصغيره على "نويس"، فلو كان أصله "أناساً"، لقل في تصغيره: أنيس؛ إذ إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. واشتقاق الناس من النويس، وهي الحركة: ناسٌ يُنوسُ نوساً؛ إذا تحرك، فهو مما حذفت همزته.

وحذفت الهمزة من فعل الأمر المهموز الفاء تخفيفاً على غير قياس، فقالوا في الأمر من: (أَكَلْ، وأمر، وأخذ: كُلْ، ومُرْ، وخُذْ)، والأصل فيها: (أُوكَلْ، وأومُرْ، وأؤُخذْ)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، واستغني بذلك عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة. والتزموا هذا الحذف في "كُلْ وخُذْ" ولم يلتزموه في "مُرْ"، وقد يؤتى به على الأصل فيبين به أصله المهموز، إذ جيء في أحد الاستخدامات اللغوية بالأمر من "أتى" على "ت" بحذف الهمزة تخفيفاً، محمولاً على أفعال الأمر السابقة.

قال ابن جني في ذلك: إن (بعض العرب يقولون في الأمر من أتى: (ت زيدا)، فيحذفون الهمزة تخفيفاً كما حذفت من (كُلْ، وخُذْ، ومُرْ)، ...)³⁰. وما خرج على أصله في تخفيف الهمز قولهم في التداء: يابا فلان، فهم (يقولون: يابا فلان يريدون: أبا فلان فيحذفون الهمزة)، وعليه قال أبو الأسود اللؤلؤي:

يا بَا المغيرة رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَتْهُ بِالْكَرْمِ مِضْيٍ وَالْدهَا³¹

فقد أقام وزن البيت بحذف الهمزة في التداء؛ فأسكن الثاني المتحرك في "مُتَفَاعِلُنْ"، بدلاً من زيادة مقطع قصير بعد إسكان الثاني، وهذا غير جائز في تفعيلات الكامل. وجاء تخفيف الهمزة، وهي عين الكلمة في "سأل" محققاً غرضاً موسيقياً في قول حسان بن ثابت³²:

سألت هذيل رسول الله فاحشاً ضلّت هذيل بما سالت ولم تُصِبْ

فحَفَّ هَمزة "سألت"؛ ليقيم وزن البيت؛ إذ بناه على البحر البسيط الذي يبدأ بـ "مُسْتَفْعِلُنْ"، وهذه لا يجوز فيها الخبن³³ وزيادة مقطع قصير معاً؛ إذ نصير إلى "مُتَفَاعِلُنْ" تفعيلة الكامل من بحر الشعر. ويصنف سيبويه تخفيف الهمزة في "سألت"، فيجعله لغة، إذ يذكر ذلك في باب ما ذهب عينه ومنه "سل"؛ لأنه من "سأل"، وتحقيره: سُؤيلٌ وَمَنْ لم يهزم، يقول: سُؤيلٌ؛ لأنه يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف، وينقل عن "يونس" قوله بمن لا يهزم، فيقول: سيلته فأنأ أسأل، وهو مسؤل إذا أراد اسم المفعول منه. ومن علماء اللغة من جعله من باب الإبدال بين الأصوات.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ما جعلناه من باب التخفيف الذي اشتهر فيه بنو تميم فاستخدمه الشعراء لإقامة وزن بيت، فعادوا بذلك إلى تلك اللغة التي لا تخرجه عن قواعد اللغة. وكذا الأمر في حذف همزة مضارع "رأى" ووزنه "فَعَلَ"، وفيه لغتان: رأى وراء "فَلَع" ³⁴، نحو قول كثير عزة:

وكلّ خليل رأيي فهو قائلٌ من أهلك هذا هامة ³⁵ اليوم أو غدٍ

فقد قلب بين عين الكلمة ولاهما قلباً مكائياً على لغة من يستعملها مقلوبةً، والمضارع منه "يرى"، والأصل: يراى، وقبلما تُستعمل إلا في ضرورة شعرٍ.

ومن علماء اللغة من أقر أنها لغة بعض العرب، وهم تيم الزباب من بني تميم، إذ قال صاحب اللسان (اجتمعت العرب الذين يهمزون والذين لا يهمزون على ترك الهمزة كقولك: يَزِي وتَرَى وتَرَى وأزى... إلّا تيم الزباب فإنهم يهمزون مع حروف المضارعة فنقول: هو يَزْأى وتَزْأى وأزْأى) ³⁶.

إذاً يمكن أن نفسر بعض الظواهر الصوتية الصرفية بنظرية كثرة الاستعمال والشيوع التي تؤثر في اللغة تأثيراً مشابهاً لعامل السهولة والحقّة، فتقريب الأصوات بعضها من بعض، أو حذف أحدها يوفر في الجهد العضليّ عند التطق باللفظ ³⁷، وكثرة السماع تُحدّد أيّ اللفظين أصلاً وأيّها فرعاً عليه، ولا يُعتدّ بالقليل المسموع أو التادر؛ لأنّ كلام العرب لا يقبله، ويأباه القياس على كلامهم.

2. تخفيف الهمزة بالإبدال :

يتفق القدامى على أنّ الهمز حرفٌ شديدٌ مجهورٌ ، يخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق ممّا يلي الصدر ، غير أنّ المحدثين لهم رأي آخر، فهم يرون أنّ الهمزة صوتٌ غير مجهور ، فهي عندهم هموسة ³⁸.

وحذف الهمزة فيه حقّة صوتية، فالحقّة الصوتية مطلبٌ رئيسٌ في منطوق العرب، لذلك لجأوا في تخفيف الهمزة إلى طريق آخر غير الحذف، وهو الإبدال. والإبدال جارٍ على لغتين: أمّا أهل تيم فيبدلون بالهمزة صوتٌ لينٌ يناسب حركة ما قبلها، وأمّا أهل الحجاز فقد يبدلون بها صوت الألف ويجرونها عليه في أحوال اللفظ الثلاث.

وعلة هذا الإبدال ؛ أي إبدالهم بالهمزة صوت اللين، لقربها من أصوات اللين، وهي: (الألف، والواو، والياء)، فعاملوها معاملة تلك الأصوات، فهم (يبدلون من الهمزة حرف لين تحرك ما قبلها أو سكن، فيقولون: هذا الكلو، والخبو، والبطو، الردو، ورأيت الكلا، والردى، ومنهم من يقول: الكلا في الأحوال الثلاث؛ لأنّ الهمزة سكنها الوقف، وما قبلها مفتوح، فهو كرايس، وعلى هذه العبرة، يقولون في أكو: أكو، وفي "أهني": أهني، كقولهم: جونة، وذيب) ³⁹. ومن تخفيف الهمز قولهم في المثل: "اعط القوس بارها"، والأصل فيها "بارها"، طلباً للحقّة الصوتية. فقد سكنت ياؤه والأصل فيها الحركة، لوقوع المثل في الأصل على ذلك.

فتخفف الهمزة إلى صوتٍ يناسب حركة الحرف الذي قبلها، فإذا كان ما قبلها مفتوحاً، تُخفف إلى ألف، نحو قولهم: (راش) في رأس، وإذا كان مكسوراً فإنها تُخفف إلى ياء، نحو قولهم: (ذيب) في ذئب.

وبعض علماء اللغة يجعلونه من باب (إبدال الألف أو الياء أو الواو من الهمزة)، علماً أنّ الهمزة ليست من حروف العلة، ومع ذلك فقد أعلت إعال قلب إلى أحد حروف العلة. فأهل الحجاز يُبدلون ألفاً بأحوالها الثلاث، فيقولون: (الكلا في الأحوال الثلاث، لأنّ الهمزة سكنها الوقف، وما قبلها مفتوح، فهو كرايس وعلى هذه... يقولون في أكو: أكو، وفي أهني: أهني، كقولهم: جونة، وذيب) في جونة وذئب. فقد تركوا الهمز طلباً للحقّة الصوتية.

ولعلّ تعدّد الآراء وتباينها في تعليل ظاهرة صوتيةٍ صرفيةٍ واحدة، وهي تخفيف الهمز، يعود إلى تعدّد اللغات في الظاهرة الواحدة وتباينها، وإن كان المعنى واحداً.

ومن تخفيف الهمزة بالإبدال هو إبدالها هاءً، كما أبدلوا الهاء همزةً، لمضارعتها وتجاورها، وذلك في قراءة أحد المتقدمين⁴⁰ قوله تعالى: (هَيَّاكَ نَعْبُدُ وَهَيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة:5] ، وقد ورد هذا التخفيف للهمزة في الشعر أيضاً، إذ قال طفيل الغنوي⁴¹:

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ
مَشَارِبُهُ صَافَتْ عَيْنُكَ مَصَادِرُهُ

فأبدل الهمزة هاءً شذوذاً، إلّا أنّ الحفة الصوتية مطلبٌ دفعه إلى التخلّص من جهر الهمزة وشدّتها بإبدالها بما يضارعها، ويجاورها، ويختلف معها في تلك الصفتين فكانت له (الهاء) بهمسها ورخاوتها. الخاتمة:

تناول البحث ظاهرة الحذف في بنية الكلمة، إذ التزمت دراسة هذه الظاهرة في المستوى الصرفي الصوتي لوجود عنصر التكامل بينها. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1. إنّ الحذف ظاهرة شائعة في اللغة العربية، وهو مستعمل في القرآن وفي كلام العرب شعره ونثره.
2. إنّ الحذف الصرفي السماعي والقياسي تناوله العلماء القدماء والمحدثون في الدرس الصرفي، وما تخلّله من خلافات بين العلماء في تأويله وتعليقه. وكان لابدّ من الترجيح بين الآراء.
3. الحذف في اللغة سواء أكان لحركة أم لحرف إنما يتم في كثير من أحواله طلباً للخفة.
4. الحذف من بناء الكلمة: ظاهرة صرفية تقع في أحرف العلة وفي غير أحرف العلة.
5. فسّر النحاة سقوط (الواو) من الفعل المضارع، كـ (وزن: يزن - وعد: يعدّ): بكراهية وقوعها بين ياء وكسرة.
6. الإعلال في حركة المضارع: (الألف أو الواو أو الياء) للتخفيف، نحو قولهم: " وَصَعَ يَصْعُ، عوضاً عن (وضع: يَوْضَعُ).

- قائمة الإحالات:

1. ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط1 ن1954م ، 4/1.
2. العين، تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1 ن1988م، 201/3 مادة(ح.ذ.ف)، وينظر: الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، 2.476/3.
3. ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسين، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، 1345هـ، 128/2.
4. تهذيب اللغة، 36/7.
5. الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: إميل بدیع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، 37/4.
6. التهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، راجعه: أمين الخولي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، مكتبة النهضة المصرية، 1963م، 57/2.
7. الكفوي أبو البقاء الحسيني، الكليات، طبعة حجر، دولتي تبريز، 1286هـ، ص 146.

8. الرّماني، النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف ، القاهرة، مصر ، ط3 ، ص 70.
9. الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)، دار قباء للطباعة، القاهرة، مصر ، ط1 ، 2000، 191/2.
10. دي يوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر ، ط1 ، 1998م، ص 301.
11. خطايي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1 ، 1991م، ص 21.
12. السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1992م، ص 127.
13. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1992م، ص 146.
14. ينظر: حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، ص 31 - 41.
15. عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1 ، 1996م، ص 173.
16. ابن جني أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 57.
17. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون، عالم الكتب للطباعة، بيروت، لبنان (د.ت) ، 4 / 94 .
18. المصدر السابق، 4 / 54 .
19. ابن يعيش موفق الدين ، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة، مصر (د.ت)، 57/10.
20. ينظر : السكاكي محمد بن علي، مفتاح العلوم ، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2 ، 1987م ، ص 46 .
21. ينظر : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت ، 1980 م ، ص 66.
22. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ط1 ، 1973م ، ص 521 .
23. ينظر: سيبويه، الكتاب ، 4 / 94 ، وقد ورد ذكره في صفحة سابقة .
24. ينظر : السكاكي، مفتاح العلوم ، ص 46 .
25. ينظر : الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، تحقيق: محمد النعساني، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ط1، 2006م ، ص 249 .
26. الكتاب ، 3 / 370 ، والمفضل في علم اللغة ، ص 249 .
27. ينظر : أحمد عبد العظيم عبد الغني، قضايا صرفية، كلية دار العلوم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1410هـ - 1990م ص 57 .
28. ويرى في قولهم " إله " لغتين " وإعلم أنّه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألف واللام إلّا أنّهم قالوا : يا الله اغفر لنا ... وكأنّ الاسم - والله أعلم - " إله " ، فلما أدخلوا فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها " ، الكتاب ، 2 / 195 . واللغة الثانية هي قولهم (" لاه " تريد لله أبوك، حذفوا الألف واللامين) ، الكتاب ، 2 / 115 ، و 3 / 498 .
29. ابن جني، التصريف الملوكي ، ص 58 .
30. ابن جني، التصريف الملوكي ، ص 59 .
31. والتكر : جودة الرأي والأدب ، وقوله الله : فقد قصر الممدود لإقامة قافية البيت .
32. ينظر البيت الشعري، سيبويه، الكتاب ، 2 / 130 ، و 170 ، وابن يعيش، شرح المفصل ، 4 / 122 .
33. الحبن : وهو حذف الساكن الثاني من " مستغفلن " ، ينظر : الخطيب، التبريزي ، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1994م ، ص 44
34. ينظر : سيبويه، الكتاب ، 3 / 467 .

35. الهامة : خرافة عند الأعراب تقول : إنها طائر يخرج من رأس المقتول يصبح طلباً بثأره .
 36. ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م(د.ط.)، مادة " رأى " 14 / 293 .
 37. ينظر: فائق خليل حجازي، محاضرات في علم اللغة ، دار النشر التولي ، الرياض ، ط1 ، 2008 م ، ص 102 – 104 .
 38. ينظر: عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م، ص 230.
 39. الزمخشري، المفصل في علم اللغة ، ص 405 .
 40. وهي قراءة أبي سوار الغنوي ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، ص 9 .
 41. ينظر: المرزوقي محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، تعليق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 1152.
- قائمة المصادر والمراجع:**
- أولاً: المصادر**
1. الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
 2. التهانوي محمد علي الفاروقي، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، راجعه: أمين الخولي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، مكتبة النهضة المصرية، 1963م.
 3. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1992م .
 - ابن جني أبو الفتح عثمان:
 4. التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1998م .
 5. المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميلة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط1، 1954م .
 6. الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: إميل بدیع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
 7. ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسين، جمهرة اللغة، مكتبة المتنبي، بغداد، العراق، 1345هـ.
 8. الرماني، التكت في إيجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إيجاز القرآن)، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف ، القاهرة، مصر، ط3.
 9. الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، تحقيق: محمد النعساني، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ط1، 2006م .
 10. السكاكي محمد بن علي، مفتاح العلوم ، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987م .
 11. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون، عالم الكتب للطباعة، بيروت، لبنان (د.ت).
 12. السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
 13. الفراهيدي الخليل بن أحمد بن العين، تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
 14. الكفوي أبو البقاء الحسيني، الكليات، طبعة حجر، دولتي تبريز، 1286هـ.
 15. المرزوقي محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، تعليق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
 16. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1956م(د.ط.)، مادة " رأى " .
 - ابن يعيش موفق الدين:
 17. شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، مصر (د.ت)، 57/10.
 18. شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ط1، 1973م.

ثانياً: المراجع

19. أحمد عبد العظيم عبد الغني، قضايا صرفية، كلية دار العلوم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1410 هـ - 1990 م.
 20. حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر.
 21. عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1 ، 1996 م.
 22. الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)، دار قباء للطباعة القاهرة، مصر، ط 1 ، 2000.
 23. دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1 ، 1998 م.
 24. خطايي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1991 م.
- عبد الصبور شاهين:
25. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987 م.
 26. المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت ، 1980 م.
 27. فانتن خليل مجازي، محاضرات في علم اللغة ، دار النشر الدولي ، الرياض ، ط 1 ، 2008 م .